E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.23
22 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الخامسة
٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥

التقدم العام الذي تم إحرازه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

الموارد والآليات المالية*

(الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٧	٢
أولا -	الأهداف الأساسية والتوقعات الرئيسية	٨-٩	٣
ثانيا -	نواحي التقدم الملحوظة في تمويل التنمية المستدامة	١٠-١٨	٤
	ألف - تدفقات رأس المال الخاص	١١-١٤	٤
	باء - الدين الخارجي	١٥-١٨	٥
ثالثا -	تغيرات مشجعة في تمويل التنمية المستدامة	١٩-٣٠	٦
	ألف - الأدوات الاقتصادية المحلية	٢٠-٢٣	٦
	باء - الصناديق البيئية الوطنية	٢٤-٢٥	٧
	جيم - الاستثمار الخاص المحلي في التنمية المستدامة	٢٦-٢٧	٧
	دال - آليات التمويل الدولية	٢٨-٣٠	٨
رابعا -	توقعات لم تتحقق	٣١-٣٥	١٠
	ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية	٣٢-٣٥	١٠
	باء - الآليات الابتكارية الدولية	٣٦-٣٩	١٠
خامسا -	الأولويات المستجدة	٤٠-٤٤	١١

الجداول

١ -	مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية	١٤
٢ -	أداء المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥	١٦

* أعدت هذا التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بوصفها الجهة التي عهد اليها بإدارة المهام المتعلقة بالفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو حصيلة للمشاورات وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والوطنية، والوكالات الحكومية المهتمة، ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

120297 110297 97-01758

مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير مدى التقدم في تنفيذ الأهداف المبينة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ (الموارد والآليات المالية)[1] آخذا في الاعتبار المقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في الأعوام ١٩٩٣، و ١٩٩٤، و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، في دوراتها الأولى والثانية والثالثة والرابعة. ويوفر الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ إطارا متفقا عليه لتمويل التنمية المستدامة ويتصل بتنفيذ جميع الفصول الأخرى في جدول أعمال القرن ٢١.

٢ - ويعترف جدول أعمال القرن ٢١ بأن التمويل اللازم لتنفيذه، سيأتي بصفة عامة من القطاعين العام والخاص للبلد ذاته. إلا أنه يضع بصورة جلية تمويل التنمية المستدامة في إطار السياق الاقتصادي العالمي حيث يذكر أن البلدان النامية ستحتاج إلى أموال جديدة وإضافية كبيرة من أجل تنفيذ برامج التنمية المستدامة وأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي اللازم لتلك البلدان، لا سيما أقلها نموا.

٣ - ومن اللافت للنظر أن التدفقات الرأسمالية الخاصة كانت أهم مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية التي انتهجت استراتيجيات منفتحة، وسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي. ومع ذلك فقد أكدت بصورة منتظمة الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الخبراء الدوليون أنه في حين أن التدفقات الخاصة شرط ضروري للتنمية المستدامة إلا أنها غير كافية، وذلك أولا لأن معظم أفقر البلدان لا تحصل على مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص، وثانيا لأن التنمية المستدامة تتطلب بعض أنواع الاستثمارات الاجتماعية والبيئية التي لا تجتذب رأس المال الخاص.

٤ - ولقد حدثت ثلاثة تطورات رئيسية تتعلق بتدفق الموارد العامة إلى البلدان النامية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وهي: أولا انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث كل من القيمة المطلقة، والناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة، وهي وإن بلغت ٠,٢٧ في المائة عام ١٩٩٥ فقد كانت أبعد ما تكون عن الهدف المحدد في جدول أعمال القرن ٢١ وهو ٠,٧ في المائة؛ وثانيا، التنفيذ الناجح لكثير من برامج تخفيف الديون، التي أدت إلى تحسين مؤشرات الديون في كثير من البلدان النامية، أو إبطاء معدل التدهور (ولو أنه يلزم بذل مزيد من الجهود في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وفي بلدان فقيرة أخرى مثقلة بالديون)؛ وثالثا حدوث بعض التحولات في التمويل الإنمائي الرسمي الذي يتجه صوب المجالات الاجتماعية والبيئية (انظر الجدول ٢).

٥ - وفيما يتعلق بالآليات المالية المبتكرة التي يمكن أن تؤدي إلى جمع أموال جديدة وإضافية، فقد جرى بالفعل تنفيذ بعضها. ومع أنها لم تؤد حتى الآن إلا إلى جمع مبلغ صغير من الموارد، إلا أنها تمثل مصدرا واعدا للتمويل بالنسبة للمستقبل. وكانت أهم تلك الآليات على الصعيد الوطني أدوات اقتصادية من قبيل رسوم مكافحة التلوث، والضرائب، وخفض الإعانات، وبرامج التراخيص القابلة للتداول. وعلى الصعيد الدولي

تم إحراز بعض التقدم الواعد من خلال التنفيذ المشترك للبرامج، والصناديق البيئية الدولية، والصناديق البيئية الدولية، التي بدأت تجتذب موارد مالية خارجية.

٦ - ومن الناحية المالية، استفادت أعمال اللجنة في إطار عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، من الأعمال التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرهما من المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الاجتماعات الثلاثة التي نظمت لأفرقة الخبراء المعنية بالقضايا المالية لجدول أعمال القرن ٢١، والمعقودة في كوالالمبور في عام ١٩٩٤، وفي غلين كوف، بنيويورك في عام ١٩٩٥، وفي مانيلا، في عام ١٩٩٦، تحت رعاية مانحين مختلفين، مدخلات قيمة. وعقد اجتماع رابع لفريق خبراء معني بالقضايا المالية في سنتياغو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تحت رعاية حكومتي شيلي وهولندا.

٧ - وتوفر الفروع من الأول الى الرابع أدناه مزيدا من التقييم التفصيلي لأداء الآليات المالية منذ عام ١٩٩٢، ويصنفان التطورات الرئيسية باعتبارها أوجه تقدم كبيرة تبشر بتغييرات وتوقعات لم تتحقق.

أولا - الأهداف الأساسية والتوقعات الرئيسية

٨ - تتمثل الأهداف الأساسية في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ فيما يلي (أ) تحديد التدابير المتعلقة بالموارد والآليات المالية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ (ب) توفير موارد مالية جديدة وإضافية تتسم بالكفاية وبإمكانية التنبؤ بها على السواء؛ و (ج) السعي الى الاستفادة بصورة كاملة لآليات التمويل التي ستستخدم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومواصلة تحسين نوعية هذه الآليات.

٩ - ويقر جدول أعمال القرن ٢١ بأنه يتعين بصفة عامة على القطاعين العام والخاص لكل بلد، توفير معظم الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة. ومع ذلك كان من المتوقع أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض. ومن ثم فقد أعاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تأكيد نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، والمخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكان تخفيف الديون للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط على السواء، شاغلا واضحا أيضا في جدول أعمال القرن ٢١، الذي يدعو الى اتخاذ تدابير لمعالجة هذه المشكلة. وقد حث الفصل ٣٣ أيضا على تنفيذ سياسات لزيادة مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، أثار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية توقعات فيما يتعلق بإسهام آليات التمويل المبتكرة في تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية.

ثانيا - نواحي التقدم الملحوظة في تمويل التنمية المستدامة

١٠ - يتمثل التطوران الرئيسيان المتعلقان بالموارد والآليات المالية لأغراض التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في الزيادات الكبيرة غير المتوقعة في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، والتقدم الكبير صوب التخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان النامية.

ألف - تدفقات رأس المال الخاص

١١ - بلغ متوسط التدفقات السنوية لرأس المال الخاص المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان النامية مع استبعاد ائتمانات التصدير، في فترة الثلاث سنوات من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ زهاء ١٢٦ بليون دولار (حوالي ٦٢ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الصافية المقدمة من البلدان الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية، إلى البلدان النامية) مقارنة بمبلغ ٦٠ بليون دولار كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (كانت تمثل حينئذ حوالي ٤٥ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الصافية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية)[٢]. والأهم من ذلك أن الاستثمار المباشر الأجنبي المقدم من البلدان الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية، وهو نوع من الاستثمار أكثر استقرارا وموثوقية من استثمارات حافظة الأوراق المالية، وقروض البنك الدولي الطويلة الأجل، زاد بعد أن كان متوسطه السنوي يبلغ ٢٥ بليون دولار (حوالي ١٩ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الصافية)، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ليبلغ ٤٧ بليون دولار (حوالي ٢٣ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الصافية)، في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ (انظر الجدول ١). وتضاعف تقريبا بالقيمة الحقيقية، مجموع التدفقات الخاصة والاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

١٢ - وقد أعربت البلدان النامية عن قلقها لأن التدفقات الرأسمالية الخاصة وخاصة استثمارات حافظة الأوراق المالية متقلبة جدا، مما يشكل تهديدا لاستقرار أسعار الصرف. واعترافا بأن من المحتمل عامة أن تكون تحركات رأس المال الأجنبي الكبيرة عبارة عن استجابة السوق للتغيرات التي طرأت على التوقعات بشأن الأداء الاقتصادي المحلي، فإن اجتماع اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٥ عزز قدرة صندوق النقد الدولي على رصد السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وعلى زيادة شفافية السياسات الوطنية من خلال تقديم البيانات المحسنة وفي أوقات أنسب. وقد زاد صندوق النقد الدولي أيضا بصورة كبيرة من قدرته على تقديم أموال في حالات الطوارئ، عند حدوث تهديدات بانهيار العملات في المستقبل. وأوصت اللجنة في دورتها الرابعة بإجراء مزيد من الدراسات المتعمقة بشأن ذلك الموضوع.

١٣ - والأمر الذي يشغل بال البلدان النامية هو أن تدفقات رأس المال الخاص تتركز في بلدان نامية قليلة (استأثر ١٢ بلدا بحوالي ٨٠ في المائة من مجموع التدفقات الخاصة وثلاثة أرباع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية خلال النصف الأول من التسعينيات)؛ ومعظمها بلدان ذات دخل متوسط في آسيا (استأثرت بحوالي ثلثي التوسع في مجموع التدفقات الخاصة) وأمريكا اللاتينية التي أخذت باستراتيجيات منفتحة وسياسات سليمة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي.

١٤ - ويمكن الزعم بأنه إذا قيست تلك التدفقات بالنسبة للناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية، فإن كلا من التدفقات الخاصة والاستثمار المباشر الأجنبي يتبين أنها وزعت بالتساوي بأكثر مما توحى به أرقامها المطلقة. والواقع أنها متوسط نسب الاستثمار المباشر الأجنبي قد زاد بالنسبة الى الناتج القومي الإجمالي في جميع المناطق النامية منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك فإن تحليل تلك الأرقام الشامل لعدة بلدان، يبين أن نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الناتج القومي الإجمالي في أفقر البلدان ما زالت تقل عن النصف بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط.

باء - الدين الخارجي

١٥ - من أهم أسباب عدم اجتذاب اقتصادات أفقر البلدان لرأس المال الخاص هو ارتفاع مستوى الدين الخارجي، بالنسبة لقدرتها التصديرية. فالمستوى المرتفع لمدفوعات الدين لها أثر سلبي على الاستثمار المحلي، بما في ذلك الاستثمار اللازم لاجتذاب رأس المال الخاص.

١٦ - وقد تحسنت بصورة كبيرة في التسعينيات نسب الديون إلى الصادرات - وهي المؤشر الرئيسي لقدرة الاقتصاد على سداد ديونه - في معظم البلدان النامية ذات الدخل المتوسط[٣]، وخفت وطأة مشاكل الديون التي سادت في الثمانينات بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط، من خلال اتباع مزيج من السياسات الاقتصادية المحلية السليمة، وتحرير التجارة الخارجية وتحركات رأس المال، وإعادة جدول الديون الخارجية الثنائية، وإدخال صكوك جديدة مثل سندات برادي، وبرامج تحويل الديون (كانت أنجحها بلا شك مبادلة الدين لحقوق مساهمين لا سيما في أمريكا اللاتينية حتى عام ١٩٩٤). ومع ذلك لم يطرأ تحسن على عبء الدين بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بالديون في السنوات العديدة الأخيرة. والواقع أن تلك البلدان لم تسدد إلا ٣٩ في المائة من خدمة ديونها الاجمالية في عام ١٩٩٤، والمتوقع أن يبلغ متوسط نسب خدمة ديون تلك الدول أكثر من الضعف بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧[٤]. ومن الجلي أن هذا العبء قد عرقل وسيظل يعرقل امكانيات تنميتها. والواقع أن اللجنة قد اعتبرت مرارا مشكلة الديون الخارجية في البلدان ذات الدخل المنخفض بمثابة تهديد لتحقيق التنمية المستدامة، وأوصى باتخاذ نهج أشمل وأطول أمدا لمساعدة تلك البلدان (انظر E/CN.17/1996/38).

١٧ - وخلال السنوات القليلة الأخيرة، بذلت جهود هامة لمعالجة هذا الموضوع، وقام المانحون الثنائيون تدريجيا، وخاصة نادي باريس، بتنفيذ إعادة جدولة للديون، وبرامج لتخفيف الديون وبصورة أشمل، حتى أنها قد تصل في بعض الحالات الى تخفيضات تبلغ ٨٠ في المائة بالنسبة لأرصدة مختارة من الديون في نهاية الأمر. وقد كان لمرفق خفض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية تأثير هام أيضا على خفض الدين التجاري لأفقر البلدان وذلك من خلال برامج إعادة الشراء . وأدت هذه المبادرات الى تثبيت بل الى خفض أرصدة الديون في البلدان ذات الصلة، في بعض الحالات، ومن ثم ساعدت على خفض معدل نمو نسبة أرصدة الديون الى الصادرات. إلا أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة بصورة تجعلها غير قابلة للإدامة، كما أنها ما برحت ترتفع. وأحد أسباب ذلك التدهور، بالرغم من الجهود المبذولة في مجال برامج التخفيف من وطأة الديون، هو أن هذه البرامج لم تتناول إلا جوانب جزئية فقط من مشكلة الديون، تاركة بعض أكبر عناصر مشكلة الدين الخارجي، مثل الديون المتعددة الأطراف، دون حل.

١٨ - وفي هذا السياق، تعد مبادرة اللجنة المؤقتة واللجنة الإنمائية التابعتين لصندوق النقد الدولي، اللتين اقترحتا في اجتماعهما المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦، إطارا جديدا للعمل من أجل حل مشاكل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تقدما حقيقيا، لأن المبادرة تستند الى نهج شامل لحل مشكلة الديون، يقر بأنه على جميع الدائنين الرئيسيين (الثنائيين والمتعددين) لبلد معين، التعاون وتنسيق إسهاماتهم من أجل التخفيف من وطأة الديون على البلد المتلقي. وستستهدف هذه المبادرة الدين الخارجي لـ ٤١ من أفقر بلدان العالم والمثقلة بالديون بدرجة أكبر، وسيكون تنفيذها مشروطا بانتهاج سياسات اقتصادية محلية سليمة[٥]. ويقدر مجموع التكاليف بمبلغ ٥,٦ بليون دولار الى ٧,٧ بليون دولار، (رهنا، في جملة أمور، بأداء الصادرات في البلدان المدينة)، وسيقسم ذلك بصورة مؤقتة فيما بين الدائنين المتعددين (٥٧ في المائة) والدائنين الثنائيين (٤١ في المائة)، والدائنين من القطاع الخاص (٢ في المائة). وتدعو الخطط الى الإعفاء التدريجي من الديون من قبل الدائنين الثنائيين والدائنين من القطاع الخاص على أن يسبق ذلك تخفيف كاف للديون المتعددة الأطراف بغية الوصول بتلك البلدان الى مركز يتيح سداد الديون بصورة مستدامة.

ثالثا - تغيرات مشجعة في تمويل التنمية المستدامة

١٩ - نظرا لندرة الموارد العامة في الوقت الحالي، تبدو الحاجة لتعبئة أموال إضافية من خلال زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية (الاصلاحات الضريبية العامة والضرائب البيئية وخفض الدعم ومشاريع التصاريح القابلة للتداول) وزيادة مشاركة القطاع الخاص والصناديق البيئية الوطنية والآليات الجديدة للتمويل الدولي. وفضلا عن ذلك هناك حاجة الى مزيد من التحولات في أولويات المنظمات الدولية في مجال تخصيص الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف - الأدوات الاقتصادية المحلية

٢٠ - يمكن أن تساهم الأدوات الاقتصادية المحلية في تمويل التنمية المستدامة بطريقتين: كحافز للحد من الأنشطة المضرة بالبيئة وكمصدر دخل لبرامج التنمية المستدامة. بيد أن عائدات الأدوات الاقتصادية البيئية المطبقة حاليا تعاد أحيانا الى الصناعة من أجل تمويل الاستثمارات البيئية وتستخدم أحيانا من أجل خفض الضرائب وتصبح بالتالي "دخلا محايدا".

٢١ - ومن حيث المبدأ، يمكن أن تصبح الأدوات الاقتصادية أدوات فعالة لتمويل التنمية المستدامة، بيد أن تطبيقها عمليا كان محدودا بسبب معوقات إدارية وسياسية هامة. وأهم المعوقات لتطبيقها هو آثارها المتوقعة على توزيع الدخل والقدرة التنافسية وحاجتها الى هياكل أساسية متطورة للغاية لفرضها وانعدام المعرفة الكاملة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عليها. بيد أن هذه الآليات ظلت تستخدم بشكل متزايد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك في بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٢ - والأمثلة على ذلك هي الإصلاحات الضريبية العامة التي تشمل فرض ضرائب جديدة على الوقود الأحفوري التي يُعوض عنها بتغييرات في ضرائب الدخل والطاقة العامة في النرويج والدانمرك والسويد

والضرائب البيئية المحلية كضرائب الكربون في فنلندا وهولندا: الضرائب على الانبعاثات الهوائية والمائية في العديد من بلدان شرق أوروبا والبلدان الآسيوية؛ والضرائب على المبيدات والأسمدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخفض الإعانات مثل خفض الإعانات للانتاج الزراعي وانتاج الفحم الضار بالبيئة في كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرامج التصاريح القابلة للتداول مثل مشروع تصاريح انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت القابلة للتداول في الولايات المتحدة الأمريكية وحصص صيد الأسماك القابلة للتداول في آيسلندا ونيوزيلندا.

٢٣ - وأوضحت الدراسات فيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أولا أن الأدوات الاقتصادية تؤثر بالفعل في سلوك الملوثين والمستخدمين في الاتجاه المتوقع؛ وثانيا يمكن بشكل عام التعويض عن الآثار غير المرغوب فيها للأدوات الاقتصادية باستخدام أدوات أخرى تتعلق بالسياسات؛ وثالثا يمكن أن تساعد مشاريع إعادة التوزيع في حماية الصناعات من احتمال فقدان القدرة التنافسية الدولية التي قد تنجم عن تطبيق الأدوات الاقتصادية.

باء - الصناديق البيئية الوطنية

٢٤ - تعتبر الصناديق البيئية آليات جديدة للتمويل يمكنها تجميع الإيرادات من مختلف أنواع الموارد (تخصيص الضرائب والرسوم والمنح أو القروض الميسرة، ومبادلة الديون بأصول عينية، وفرض فوائد على الهبات) لتوفير تمويل طويل الأجل للبرامج البيئية. وينعكس نجاح هذه الآليات في ازدياد عددها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي اعتمدتها[٦].

٢٥ - وتتضح مزايا هذه الآليات في أنها توفر مصدر تمويل ثابت نسبيا وتجذب التمويل من مصادر متنوعة بما فيها المصادر الخارجية. وتوفر دراية فنية متراكمة في تحديد وإدارة المشاريع البيئية على الصعيدين الوطني والمحلي ويمكنها أن تبني قدرات في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. بيد أنها لا تعالج دائما اهتمامات اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقا كما أنها تتكبد تكاليف إدارية كبيرة نسبيا وهي لا توفر دائما الضمانات القانونية والمالية التي يحتاج إليها المانحون.

جيم - الاستثمار الخاص المحلي في التنمية المستدامة

٢٦ - يمكن أن يكون استثمار القطاع الخاص فعالا في تعزيز النمو الاقتصادي كما أنه يمكن أن تنتج عنه في الوقت ذاته آثار اجتماعية وبيئية ايجابية، والأمثلة على ذلك هي الانتاج الكفء للطاقة وإمدادات المياه ومعالجتها، والطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، وتطبيق التكنولوجيا النظيفة والفعالة من حيث التكاليف.

٢٧ - وظلت اللجنة تُذكّر الحكومات بشكل متكرر في هذا السياق بتهيئة الظروف اللازمة لاستدامة الاستثمار الخاص بما في ذلك اعتماد أطر لسياسات اقتصادية كلية وقانونية وبيئية واضحة وقابلة للتصديق ومستقرة. وفضلا عن ذلك، تكتسب حماية حقوق الملكية وحصول القطاع الخاص على التمويل أهمية كبيرة. ويمكن تسهيل الحصول على التمويل عن طريق إلغاء أنظمة الأسواق المالية المحلية وتشجيع

التمويل المشترك والصناديق الرأسمالية المشتركة ومشاريع البناء والتشغيل والنقل لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية وتحويل الخدمات الى القطاع الخاص.

دال - آليات التمويل الدولية

٢٨ - توجد نماذج ناجحة لآليات التمويل الدولية مثل برامج التنفيذ المشترك (أي المرحلة التجريبية للأنشطة المنفذة بشكل مشترك التي أنشأها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في اجتماعه الأول) والصناديق البيئية الدولية، مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق البيئي لبروتوكول مونتريال الذي ينقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية للاستثمار في التنمية المستدامة ذات الصلة بحماية البيئة العالمية.

٢٩ - وتمت تغذية مرافق البيئة العالمية ببليوني دولار في عام ١٩٩٤[٧] بعد اكتمال مرحلته التجريبية بنجاح. وتوسعت برامج التنفيذ المشترك بدرجة كبيرة: أبلغت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الثاني بأن هناك ٣٢ نشاطا جاريا أو معتزما ينفذ بشكل مشترك على نطاق العالم[٨]. بيد أن برامج مرفق البيئة العالمية وبرامج الأنشطة المنفذة بشكل مشترك لا تزال صغيرة بالمقارنة بالحاجة الى أموال خارجية لتنفيذ الجوانب العالمية لجدول أعمال القرن ٢١.

٣٠ - ويمكن تعزيز الحوافز للبلدان المتقدمة النمو للاشتراك في تنفيذ البرامج على نحو مشترك الى حد كبير بإصدار تعهدات ملزمة بشأن أهداف خفض الانبعاثات على الصعيدين العالمي والوطني (وهو ما لم يتوفر أثناء المرحلة التجريبية الحالية للأنشطة المنفذة على نحو مشترك من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي من المقرر استعراضها في نهاية العقد). وينبغي دراسة القيام بعمليات تغذية إضافية للصناديق البيئية الدولية كما سيكون للتفاوض في عام ١٩٩٧ من أجل تغذية جديدة مدتها ثلاث سنوات لمرفق البيئة العالمية أهمية خاصة في هذا الشأن. ويسعى كل من برامج التنفيذ المشترك والصناديق البيئية الدولية الى إشراك المنظمات غير الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص في البرامج الحالية والبرامج الجديدة بصورة أكبر. ويوفر مرفق البيئة العالمية والصندوق البيئي لبروتوكول مونتريال أمثلة جيدة للكيفية التي تستطيع بها الصناديق العامة جذب الموارد الخاصة.

تمويل التنمية المستدامة: البنك الدولي

تبنى البنك الدولي مفهوم التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وذلك بتحقيق توازن بين الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في برامجه الإقراضية. وحدث تطوران واعدان يؤكدان هذا الاتجاه(أ). أولهما، زيادة اهتمام البنك الدولي بالآثار البيئية والاجتماعية لمشاريعه في البلدان النامية، وثانيهما، التغذيتان العاشرة والحادية عشرة لآلية الإقراض الميسر وهي المؤسسة الإنمائية الدولية.

وفيما يتعلق بالاهتمامات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والتي بدأت بحافظة صغيرة للقضايا البيئية عرضت على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بلغت حافظة قروض البنك للمشاريع البيئية ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٥ و ١٢ بليون دولار في عام ١٩٩٦ (موزعة على ١٣٧ مشروعا في ٦٢ بلدا و ١٥٣ مشروعا في ٦٨ بلدا، على التوالي). وهكذا تكون نسبة ٣٦ في المائة تقريبا من قروض البنك منذ انعقاد المؤتمر إما استهدفت البيئة مباشرة أو كان لها شكل ما من الأثر البيئي الإيجابي. وفضلا عن ذلك بدأ البنك في عام ١٩٩٥ في توفير "محاسبة بيئية" لـ ٨٧ بليون دولار التي التزم بتقديمها خلال السنوات الأربع الماضية (١٩٩٣-١٩٩٦). كما شارك على نحو نشط في إدارة مرفق البيئة العالمية والصندوق البيئي لبروتوكول مونتريال، وشرع في إدماج التقييمات البيئية والاجتماعية في المشاريع التي يمولها البنك.

وتتمثل التحديات الرئيسية للدور المستقبلي الذي يقوم به البنك الدولي في مجال التنمية المستدامة في إكمال التقييمات البيئية الخاصة بالمشاريع التي يكون التركيز البيئي فيها قطاعيا وإقليميا؛ وزيادة أهمية التقييمات الاجتماعية للمشاريع؛ وزيادة إشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية المستدامة؛ وتحسين المعلومات المتاحة عن الاتجاهات العالمية والبيئية.

وفيما يتعلق بتمويل المؤسسة الإنمائية الدولية فقد تم التوصل الى اتفاقات لتمويل التغذيتين ١٠ و ١١ بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. كما تم التوصل الى الاتفاق المتعلق بتمويل التغذية ١١ للمؤسسة الإنمائية الدولية في آذار/مارس ١٩٩٦، بعد مفاوضات شاقة، وسيمكن ذلك التعهد المؤسسة الإنمائية الدولية، بالإضافة الى موارد أخرى للمؤسسة (من المبالغ المرحلة من التغذية ١٠ للمؤسسة والمدفوعات الائتمانية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تمكن المؤسسة من تمويل برنامج قيمته ١٤,٥ بليون من حقوق السحب الخاصة على مدى فترة السنوات الثلاث المقبلة، ويقل هذا المستوى بنسبة ٦ في المائة فقط عن الاحتياجات المقدرة كما يقل عن حقوق السحب الخاصة البالغة ١٦ بليونا للمؤسسة الإنمائية الدولية(ب).

(أ) Mainstreaming the Enviornment, 1995, issues, and Finance and Development, 1996.

(ب) انظر Development Co-operation, 1996 report (Paris, OECD).

رابعا - توقعات لم تتحقق

٣١ - تتعلق أهم التوقعات التي لم تتحقق بمجالي المساعدة الإنمائية الرسمية وخطط الضرائب الدولية.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٢ - انخفض متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ عن مستواه في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، من حيث القيمة المطلقة وكنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (كان متوسطها ٠,٢٩ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ وهو أدنى مستوى تبلغه منذ عقود)[٩]. ولم تحقق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة إلا أربعة بلدان هي: الدانمرك، والسويد، والنرويج، وهولندا (انظر الجدول ٢). وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية، مقيسة بأسعار السوق وأسعار الصرف لعام ١٩٩٤، بنسبة ٩ في المائة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ (انظر الجدول ١).

٣٣ - وأداء المساعدة الإنمائية الرسمية المخيب للآمال ذو أهمية خاصة بالنسبة لأفقر البلدان النامية التي تكاد لا تصل إلى مصادر التمويل الخارجي الأخرى (انخفض متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة لأقل البلدان نموا إلى ما دون ٠,١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة في النصف الأول من التسعينات، وهي نسبة أقل بكثير من هدف برنامج عمل الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا، وهو ٠,١٥ في المائة).

٣٤ - ومن الأسباب الرئيسية لضعف أداء المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة من مطلع إلى منتصف التسعينات التقشف في ميزانيات البلدان المانحة، وضعف أداء الأطراف المتلقية للمعونة، واعتقاد بعض البلدان المانحة أن تدفقات رأس المال الخاص يمكن أن يستعاض بها عن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حد ما.

٣٥ - واقترحت اللجنة، في دورتها الثالثة، سبلا لتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، بمشاركة جميع الأطراف المهتمة؛ واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لحشد موارد محلية وخارجية إضافية، عن طريق مخططات من قبيل التمويل المشترك والمشاريع المشتركة، والتأمين ضد الأخطار القطرية، وصناديق رؤوس أموال المشاريع؛ وتشجيع الدعم العام والسياسي في البلدان المانحة لرفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية.

باء - الآليات الابتكارية الدولية

٣٦ - إن الحكومات، تقليديا، لا ترغب أو تتردد في التنازل عن السلطة الضريبية السيادية لصالح هيئات دولية. ونتيجة لذلك، لم يُحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تقدم كبير في مناقشة

فرض ضرائب دولية، من قبيل الضريبة الدولية على النقل الجوي، أو ضريبة توبن، أو ضريبة دولية على الكربون.

٣٧ - وركزت اللجنة، في مناقشاتها، على ضريبة النقل الجوي الدولي وضريبة توبن المقترحتين. ولكن برغم الاتفاق على أن تلك الضريبتين يمكن أن تشكلا مصدرا هاما للإيرادات، لا توجد حاليا إرادة سياسية تكفي للمضي إلى أبعد من مناقشة التفاصيل التقنية.

٣٨ - وفيما يتعلق برخص إطلاق الانبعاثات القابلة للتداول الدولي، أجرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بحثا واسع النطاق بشأن وضع وتنفيذ برنامج لانبعاثات غازات الدفيئة القابلة للتداول الدولي[١٠] وهو يتعاون حاليا مع مجلس كوكب الأرض بغية استحداث سوق تجريبية للانبعاثات.

٣٩ - وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، أفكارا جديدة وابتكارية لتوليد الأموال من أجل التنمية الاقتصادية، وخلص إلى ضرورة إجراء مزيد من البحث حول ذلك الموضوع.

خامسا - الأولويات المستجدة

٤٠ - ناقشت اللجنة مسألة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن طريق اتباع نهج شامل ومتوازن يركّز على مصادر التمويل الخارجية والمحلية والابتكارية. وبالرغم من التقدم الهام المحرز في مناقشة تمويل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، تدعو الحاجة إلى مزيد من البحث بشأن صياغة الخيارات المتعلقة بالسياسة بغية ترسيخ التقدم المحرز حتى الآن ومعالجة عدد من القضايا التي لا تزال دون حل.

٤١ - ومن أهم القضايا التي لا تزال دون حل، على سبيل المثال، الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية والتي لم يتم الوفاء بها، وأزمة المعونة الإنمائية بصفة عامة. ومن القضايا الأخرى المتصلة بالتمويل الخارجي مشكلة مديونية بعض البلدان النامية التي لم تجد طريقها إلى الحل، والعلاقة الخلافية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

٤٢ - وقد يكون من الضروري، فيما يتعلق بحشد الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة، النظر في مجموعة أوسع من الأدوات والآليات، ومناقشة الإصلاحات في مجالات من قبيل النفقات العامة (الإعانات، والإنفاق العسكري، والنفقات العامة غير الإنتاجية). وزيادة على ذلك، تدعو الحاجة إلى التوجيه السياسي حول كيفية إعادة توجيه الموارد المالية من خلال إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية. وإضافة إلى ذلك، ستصبح مناقشة كيفية تحقيق مزيد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة أمرا متزايد الأهمية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالآليات الابتكارية، سيكون من أكثر الأمور أهمية، على الصعيد الوطني، التشجيع على فرض الضرائب والرسوم البيئية والتعلم من خبرات البلدان التي أحرزت تقدما هاما في ذلك الصدد. وأهم القضايا، على الصعيد الدولي، هي مناقشة العوائق السياسية وبحث المشاكل التقنية بمزيد من التفصيل.

٤٤ - وتورد الأمثلة المذكورة أعلاه بشأن القضايا التي لا تزال دون حل والمتعلقة بتمويل التنمية المستدامة عرضا مجملا إلى حد ما لجدول الأعمال الذي لم يكتمل على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تقرر عقد اجتماع خبراء رابع بشأن المسائل المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، في سانتياغو في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لتقديم تحليل ووضع خيارات متصلة بالسياسة بشأن بعض القضايا التي لا تزال دون حل.

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) يمكن الاطلاع على المعلومات الواردة في هذا الفرع عن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في تقريري التعاون من أجل التنمية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ويمكن الاطلاع على المعلومات المتصلة بالبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في "جداول المديونية العالمية"، ١٩٩٦ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي). ومن المهم إيضاح أن أرقام لجنة المساعدة الإنمائية لا تشمل حافظة الاستثمارات في رؤوس الأموال أو أي نوع من تدفقات رأس المال التي تحصل عليها البلدان النامية من بلدان غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (وهي أساسا البلدان النامية الأخرى في نفس المنطقة). وإضافة تدفقات رأس المال الآتية من جهات غير لجنة المساعدة الإنمائية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ من شأنها أن تزيد بدرجة كبيرة مجموع مبلغ تدفقات رأس المال. فعلى سبيل المثال، سيزداد مجموع مبلغ التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ بقرابة ٢٠ في المائة، ويزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بقرابة ٦٠ في المائة.

(٣) ما لم يبيَّن خلاف ذلك، يمكن الاطلاع على المعلومات الموحدة الواردة في هذا الفرع في "جداول المديونية العالمية"، ١٩٩٦ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي).

(٤) انظر "التعاون من أجل التنمية"، تقرير عام ١٩٩٦ (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

(٥) انظر "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: مبادرة الدين"، نشرة البنك الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٦) انظر "الأموال البيئية من أجل التنمية المستدامة"، أعمال حلقة دراسية للأعضاء المهتمين في الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية المعني بالمساعدة الإنمائية والبيئة (باريس، نيسان/أبريل ١٩٩٥).

(٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة، انظر "مرفق البيئة العالمية، التقرير السنوي"، ١٩٩٥ (واشنطن العاصمة).

(٨) انظر Joint Implementation Quarterly, (Groningen, the Netherlands, JIN Foundation), September 1996.

(٩) يمكن الاطلاع على المعلومات الواردة في هذا الفرع في تقريري "التعاون من أجل التنمية" لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

(١٠) انظر F. Joshua, "Design and implementation of pilot systems for greenhouse gas emissions trading: lessons from UNCTAD's GHC research and development project" ورقة مقدمة إلى المؤتمر المعني بمراقبة الاستثمار الدولي ومبادرات التداول التجاري الدولي فيما يتعلق بالكربون والكبريت، لندن، المعهد الملكي للشؤون الدولية، ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

الجدول ١ - مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية

نوع تدفق الموارد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥
	(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)						(النسبة المئوية من المجموع)		
أولا - التمويل الإنمائي الرسمي	**٦٩,٨**	**٦٩,٧**	**٦٩,٨**	**٧٠,١**	**٧١,٦**	**٦٩,٤**	**٥٢,٣**	**٣٣,٣**	**٢٩,٠**
١ - المساعدة الإنمائية الرسمية [أ]	٥٢,٩	٥٨,٦	٥٨,٩	٥٦,٤	٦٠,٥	٦٠,١	٤١,٩	٢٨,١	٢٥,١
المدفوعات الثنائية	٣٩,٤	٤٢,٤	٤١,٤	٣٩,٦	٤١,٣	٤٠,٦	٣١,٢	١٩,٢	١٦,٩
المدفوعات المتعددة الأطراف	١٣,٥	١٦,٢	١٧,٥	١٦,٨	١٩,٢	١٩,٥	١٣,٤	٨,٩	٨,١
٢ - أنواع أخرى من التمويل الإنمائي الرسمي	١٦,٩	١١,١	١٠,٩	١٣,٧	١١,١	٩,٣	١٠,٤	٥,١	٣,٨
المدفوعات الثنائية	٦,٧	٤,٤	٧,٤	٦,٤	٧,٥	٥,٠	٥,٣	٣,٥	٢,١
المدفوعات المتعددة الأطراف	١٠,٢	٦,٧	٣,٥	٧,٣	٣,٦	٤,٣	٨,١	١,٧	١,٨
ثانيا - مجموع اعتمادات التصدير	**٤,٧**	**١,٨**	**١,٣**	**- ٠,٦**	**٩,٣**	**١١,٠**	**٣,٧**	**٤,٣**	**٤,٦**
القصيرة الأجل	٤,٥	- ٠,٨	٠,٥	- ١,٥	٠,٢	٠,٨	٣,٦	٠,١	٠,١
ثالثا - التدفقات الخاصة	**٥١,٨**	**٥٠,٨**	**٧٦,٨**	**٨٦,٤**	**١٣٤,١**	**١٥٨,٠**	**٤١,٠**	**٦٢,٣**	**٦٦,٤**
١ - الاستثمار المباشر (لجنة المساعدة الإنمائية)	٢٦,٤	٢٢,٦	٢٧,٣	٣٨,٦	٤٨,٥	٥٣,٦	٢١,٠	٢٢,٥	٢٢,٤
الموجّه إلى مراكز خارجية	٧,١	٦,٥	٩,٥	٩,٥	٩,١	٩,٠	٥,٦	٤,٢	٣,٧
٢ - القروض من المصارف الدولية[ب]	١٥,٠	١١,٠	٣١,٠	٩,٠	٤٢,٦	٧٠,٠	١١,٩	١٩,٨	٢٩,٢
القصيرة الأجل	٧,٠	١٢,٠	٢٥,٠	٧,٠	٤٤,٠	٥٠,٠	٥,٥	٢٠,٥	٢٠,٩
٣ - مجموع القروض المكفولة بسندات	٠,٩	٦,٥	١١,١	٩,٠	٢٩,٠	١٩,٣	٠,١	١٣,٥	٨,١
٤ - تدفقات خاصة أخرى[ج]	٤,٤	٥,٣	١,٤	٤,٠	٨,٠	١٠,٠	٠,٣	٣,٧	٤,٢
٥ - المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية	٥,١	٥,٤	٦,٠	٥,٨	٦,٠	٦,٠	٤,٠	٢,٨	٢,٥
مجموع تدفقات الموارد الصافية (أولا + ثانيا + ثالثا)	**١٢٦,٣**	**١٢٢,٣**	**١٤٧,٨**	**١٥٥,٩**	**٢١٥,٠**	**٢٣٩,٣**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
بنود التذكير									
مجموع الاعتمادات الصافية المقدمة من صندوق النقد الدولي	- ٢,٢	١,٠	- ٠,٣	- ٠,٨	- ٠,٥	١٣,١			
المعاملات المسجلة المتعلقة بالأصول									
صافي معاملات أقل البلدان نموا	- ٢٣,٦	٤٧,٢	٦,٩	- ٢٦,٢	- ٢٠,١	-			
الفوائد والأرباح المدفوعة									
إجمالي مدفوعات أقل البلدان نموا	- ٩٥,٤	- ٩١,١	- ٩٢,٦	- ٩٥,٥	- ٩٠,٧	-			

نوع تدفق الموارد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥
	(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)						(النسبة المئوية من المجموع)		
مجموع المنح الرسمية	٣٩,٤	٤٥,٤	٤٤,٩	٤٣,٤	٤٥,٥	٤٦,٨			
مجموع التدفقات داخل أقل البلدان نموا (المساعدة الإنمائية الرسمية)[د]	٦,٠	٢,٧	٠,٩	١,١	٠,٩	٠,٦			
بأسعار السوق وأسعار الصرف لعام ١٩٩٤									
مجموع تدفقات الموارد الصافية	١٤١,٤	١٣٢,٢	١٥٠,٨	١٦٢,٥	٢١٥,٠	٢١٨,٥			
مجموع التمويل الإنمائي الرسمي	٧٨,١	٧٥,٤	٧١,٢	٧٣,١	٧١,٦	٦٣,٤			
مجموع المقبوضات من المساعدة الإنمائية الرسمية	٥٩,٢	٦٣,٤	٦٠,١	٥٨,٨	٦٠,٥	٥٤,٩			
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في إطار لجنة المساعدة الإنمائية[هـ]	٥٩,٣	٦١,٣	٦٢,١	٥٨,٩	٥٩,٢	٥٣,٦			

المصدر: تقرير عام ١٩٩٦ المقدم من رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجدول الثالث - ١.

(أ) باستثناء الإعفاء من الديون غير المساعدة الإنمائية الرسمية للسنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢.

(ب) باستثناء القروض المكفولة بسندات المقدمة من المصارف (البند ثالثا - ٣)، والاعتمادات المالية المضمونة (المدرجة في البند ثانيا).

(ج) لم ترد أي تقارير من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية عن حافظة الاستثمار في رؤوس الأموال الأسهمية.

(د) غير مدرج في مجموع تدفقات الموارد الصافية.

(هـ) الثنائية والمتعددة الأطراف.

الجدول ٢ - أداء المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥

	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٧	التغيير ١٩٩٥-١٩٩٢
	(النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي)		(بملايين الدولارات		
أولا - في عام ١٩٩٥ بلغت أربعة بلدان هدف الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي:					
الدانمرك	٠,٩٦	١,٠٢	١ ٦٢٣	١ ٣٩٢	٢٣١
النرويج[أ]	٠,٨٧	١,١٦	١ ٢٤٤	١ ٢٧٣	- ٢٩
هولندا	٠,٨١	٠,٨٦	٣ ٢٢٦	٢ ٧٥٣	٤٧٣
السويد	٠,٧٧	١,٠٣	١ ٧٠٤	٢ ٤٦٠	- ٧٥٦
ثانيا - بلغت خمسة بلدان أخرى ٠,٣٥ في المائة:					
فرنسا	٠,٥٥	٠,٦٣	٨ ٤٤٣	٨ ٢٧٠	١٧٣
كندا	٠,٣٨	٠,٤٦	٢ ٠٦٧	٢ ٥١٥	- ٤٤٨
بلجيكا	٠,٣٨	٠,٣٩	١ ٠٣٤	٨٧٠	١٦٤
لكسمبرغ	٠,٣٦	٠,٢٦	٦٥	٣٨	٢٧
استراليا	٠,٣٦	٠,٣٧	١ ١٩٤	١ ٠١٥	١٧٩
ثالثا - تراوحت مساعدات عشرة بلدان بين ٠,٢٠ و ٠,٣٤ في المائة:					
سويسرا	٠,٣٤	٠,٤٥	١ ٠٨٤	١ ١٣٩	- ٥٥
النمسا	٠,٣٣	٠,٣٠	٧٦٧	٥٥٦	٢ ١١١
فنلندا	٠,٣٢	٠,٦٤	٣٨٨	٦٤٤	- ٢٥٦
ألمانيا	٠,٣١	٠,٣٩	٧ ٥٢٤	٧ ٥٨٣	- ٥٩
ايرلندا	٠,٢٩	٠,١٦	١٥٣	٦٩	٨٤
المملكة المتحدة	٠,٢٨	٠,٣١	٣ ١٥٧	٣ ٢٤٣	- ٨٦
اليابان	٠,٢٨	٠,٣٠	١٤ ٤٨٩	١١ ١٥١	٣ ٣٣٨
البرتغال	٠,٢٧	٠,٣٦	٢٧١	٣٠٢	- ٣١

	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٢	التغيير ١٩٩٢-١٩٩٥
	(النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي)		(بملايين الدولارات		
اسبانيا	٠,٢٤	٠,٢٧	١ ٣٤٨	١ ٥١٨	- ١٧٠
نيوزيلندا	٠,٢٣	٠,٢٦	١٢٣	٩٧	٢٦
رابعا - كان بلدان دون ٠,٢٠ في المائة:					
إيطاليا	٠,١٥	٠,٣٤	١ ٦٢٣	٤ ١٢٢	- ٢ ٤٩٩
الولايات المتحدة	٠,١٠	٠,٢٠	٧ ٣٦٧	١١ ٧٠٩	- ٤ ٣٤٢
مجموع المساعدة المقدمة في إطار لجنة المساعدة الإنمائية	٠,٢٧	٠,٣٣	٥٨ ٨٩٤	٦٠ ٨٥٠	- ١ ٩٥٦

المصدر: استنادا إلى تقريري عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ المقدمين من رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) عدلت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للنرويج تعديلا هاما بالخصم بسبب الأخذ بنظام الحسابات القومية، لعام ١٩٩٣ واستكمال عام لبيانات حساباتها القومية. والنرويج هي أول بلد ينفذ نظام الحسابات القومية الجديد.

- - - - -